Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 2 December (2017): ٦٧٣-٦٨٣

أثر سياسة التوسع في زراعات الخضر المحمية على النفاذ في الأسواق المحلية والخارجية

رانيا عبدالله السعيد طلبه
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

Received: Oct. 3 , 2017 **Accepted: Oct. ٢٢ , 2017**

المستخلص

تبنت الحكومة المصرية مشروع ال ١٠٠ ألف صوبة زراعية، كوسيلة لاستخدام التقنيات والأنماط الحديثة في الزراعة بهدف زيادة الانتاج وتحقيق مردود اقتصادي كبير وفي الوقت ذاته زيادة كفاءة وحدتي الأرض والمياه. وقد استهدف البحث دراسة مدي إمكانية إحلال الخضر المنتجة في الصوب محل نظيرتها المكشوفة، ومدي قدرة المستهلك المحلي علي شرائها، والفرص التصديرية المتاحة لمنتجات الصوب، وتقدير عدد الصوب التي يحتاج اليها القطاع الزراعي المصري خلال الفترة الحالية في ظل ارتفاع التكاليف الاستثمارية للصوبة.

وقد أوضحت النتائج تفوق متوسط إنتاجية الصوبة للمحاصيل المدروسة بما يعادل أربعة أضعاف إنتاجية الزراعات المكشوفة، وبمقارنة متوسط تكلفة الطن داخل الزراعات المكشوفة بنظيرتها المزروعة داخل الصوب تبين ارتفاع متوسط تكلفة الطن داخل الصوبة بما يفوق الضعف في معظم المحاصيل وقد يصل لأربعة أضعاف كما في محصول الطماطم.

وفي ضوء هذا افترض البحث توجيه إنتاج الصوب إلي السوق الخارجي، نظراً لانخفاض متوسط دخول المستهلكين المحليين من جهة، وما يتمتع به المستهلك الأجنبي، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي من ارتفاع مستوياتهم الدخلية بالإضافة إلى احتياجهم للمنتجات بمواصفات خاصة وفي أوقات معينة، قد يصعب تحقيقها في الزراعات المكشوفة.

وبتحليل القدرة التصديرية للمحاصيل المدروسة باستخدام أسلوب تحليل النافذة التسويقية، تبين تفوق كلا من متوسط سعر الطن، أدنى سعر للطن متوسط التكلفة لكل من محصول الطماطم والخيار والفاصوليا الخضراء، إلا أن أسواق كلا من الطماطم والخيار تتصف بمستويات عالية من المخاطرة خاصة في أوقات التصدير، بعكس أسواق الفاصوليا الخضراء والتي تتصف بدرجة استقرار عالية. وبدراسة حصص الصادرات المصرية من المحاصيل المدروسة تبين أنها لا تغطي الحصص الممنوحة لها من الاتفاقيات الدولية والخاصة بالاتحاد الأوروربي، كذلك تفقد معظم محاصيل الخضر النافذة التصديرية لها داخل هذه الأسواق والمحددة في الفترة من آخر نوفمبر إلي آخر يونيو.

وبتقدير عدد الصوب المستهدف إنشاؤها في ضوء البدائل المختلفة لمستهدفات التصدير من خلال ثلاث بدائل: الأول يفترض تحقيق متطلبات التصدير كاملة من خلال توجيه كامل إنتاج الصوب لأهم المحاصيل المصدرة استنادا إلى إجمالي كمية الصادرات المصرية عام ٢٠١٦، حيث قدر عدد الصوب المطلوب إنشائها على أساس مساحة ٥٤٠ متر مربع للصوبة بنحو ١٠٠,٢ ألف صوبة كحد أدنى، ١٤٣,١ ألف صوبة كحد أقصى، وأن هذه الصوب ستقام على مساحة تتراوح بين ٧٧١٩ فدان كحد أدنى، ١١٠٢٨ فدان كحد أقصى. أما البديل الثاني فيفترض تبني استراتيجية تصديرية طموحة من شأنها زيادة الصادرات الزراعية الكلية من محاصيل الخضر بنحو ٣٠%، وقدرعدد الصوب مساحة ٥٤٠ متر مربع المطلوب إنشائها بنحو ١٢٣,٣ ألف صوبة كحد أدنى، ١٧٦,١ ألف صوبة كحد أقصى، وأن هذه الصوب ستقام على مساحة تتراوح بين ٩٥٠١ فدان كحد أدنى، ١٣,٥٧ ألف فدان كحد أقصى. وأخيرا يفترض البديل الثالث التوسع في التصدير فقط من خلال زيادة الصادرات إلى الأسواق الحالية والمستهدفة بنسبة ٣٠% وقدر عدد الصوب مساحة ٥٤٠ متر مربع المطلوب إنشائها بنحو ٦٧٤٥ صوبة كحد أدنى، ٩٦٣٧ صوبة كحد أقصى، وأن هذه الصوب ستقام على مساحة تتراوح بين ١٣٦ فدان كحد أدنى، ١٩٤ فدان كحد أقصى.